سروة عبد الواحد

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية مؤشرا و مقياسا على تقدم وتحضر المجتمع، لذلك فان تمكين وتعزيز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي موضع جدل كبير، حيث لم تحظ باهتمام كبير في أجندة الأحزاب السياسية والحكومية في العراق وذلك بسبب الواقع الاجتماعي منجهة والعقل الذكوري المسيطر على الأحزاب.

وعلى ما تقدم يجب تطوير مشاركة المرأة في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني بمختلف تخصصاتها التي تسعى من خلالها الى فتح الطريق امام مشاركة المرأة السياسية وأبراز دورها، بالاستفادة من وجود قوانين معاصرة تقرب الحقوق الاساسية والمشروعة للمرأة وتضمن حرياتها ومساواتها.

المرأة وصنع القرار

تواجد المرأة في مواقع صنع القرار ظاهرة عالمية الان ولكن في العراق وبعد تثبيت نسبة 25% ككوتا للنساء في البرلمان أصبحت للمرأة فرصة المشاركة البرلمانية فقط ولم تشمل المستوى الحكومي وحتى الحزبي، فلا نجد نساء في الحقيبة الوزارية بما يتوافق مع جهدها وكفاءتها وتمثيلها الحقيقي في المؤسسات.

هنالك عوامل وأسباب كثيرة تعيق عملية مشاركة المرأة في العملية السياسية وعدم تواجدها بالحد المطلوب في مواقع صنع القرار ومنها:

ـ سيادة المفاهيم البالية أو المعادية لحقوق المرأة في المجتمع وعدم تقبلهل عمل المرأة.

ـ عدم وعي المرأة لأهمية مشاركتها في العمل السياسي.

ـ سيادة التسلط ألذكوري على ادارة الدولة ومؤسساتها وسوق العمل والاقتصاد حتى في الدول الأوربية أو الدول المتقدمة واحتكار المناصب العليا من قبل الرجال.

ـ توظيف النساء في أعمال خدماتية تقليدية وبالتالي تدني رواتب النساء وضعف موقعهن الوظيفي والاقتصادي والذي يعتبر من العوائق الكبيرة امام تمكين المرأة كي تصبح عنصرا هاما ومؤثرا في مؤسسات صنع القرار.

ـ دور الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة وخاصة الصحافة الالكترونية في ممارسة التشويه الفكري للمرأة وإبقائها أسيرة أفكار تساهم في الحد من قدراتها على المشاركة الفعالة في النشاطات العامة في المجتمع.

ـ ارتفاع نسبة الأحزاب المحافظة في السلطة بشكل عام وفرض واقعا بائسا على النساء.

ـ ظاهرة تفشي الأمية وانخفاض المستوى التعليمي للنساء في العراق يعرقل مساعي الارتقاء بنسب التمثيل السياسي.

من اجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار يجب:

ـ تغيير وتطوير برامج الأحزاب السياسية بحيث تقر فيها المساواة بين الجنسين وممارسة التمييز الايجابي لصالح المرأة وتشجيع العنصر النسوي في تلك الأحزاب.

ـ العمل المشترك بين المنظمات النسوية والأحزاب اليسارية والديمقراطية والمنظمات الحقوقية المدافعة عن المساواة الكاملة للمرأة لتطبيق الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة ومنها المادة (7) في الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة (1979) على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية.

ـ تركيز المنظمات النسوية على زيادة وعي المرأة بأهمية المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والنضال الدؤب للوصول إلى مواقع صنع القرار والتوعية الشاملة للمجتمع من اجل تقديم الدعم المعنوي للمرأة، وفرض تطبيق قوانين ودساتير مدنية ومتحضرة (خاصة في الدول العربية و الإسلامية).

ـ دعم النساء المرشحات لعضوية البرلمان اوالمجالس البلدية ماديا ومعنويا واعلاميا والعمل على تدريب النساء من اجل الحصول على المهارات الانتخابية والسياسية.

ـ التحرر الاقتصادي للمرأة له دور كبيرا في تعزيز دورها في المشاركة السياسية .

ـ مطالبة المنظمات النسوية والحقوقية والمدنية بالعمل الجاد على رفض فكرة تحميل المرأة مسؤولية الانفصال عن المجتمع أو اعتبار ذلك شأنا خاصا بها، فهي عنصر أساسي في الحركة التفصيلة للمجتمع.

ـ المطالبة بتواجد وزارة خاصة بشؤون المرأة وقضايا المساواة تهتم بكل ما يتعلق بشؤون المرأة في المجتمع .

ـ المطالبة بتوفير الدعم الكافي من قبل الحكومات لأيجاد مراكز أبحاث المساواة في المجتمع والارتقاء بوعي المرأة أجتماعيا وسياسيا وثقافيا، بحيث يكون ذلك نهجا عامالا يخضع للمزاجيات الحزبية أو الاجتهادات الشخصية، وبما يضمن للمرأة دورا محوريا في المحافظة على السلم المجتمعي.

نحن في العراق مازلنا في بداية الطريق لذلك نحتاج تكاتفا داخليا مدعوما من المنظمات الدولية المختصة لتغيير القناعات المجتمعية والسياسية من ناحية وتوفير مستلزمات الانتقال الى مرحلة جديدة تكون فيها المرأة العراقية صانعة للقرار لا منفذة له فقط، وبما يتناسب ودورها التاريخي حيث سبق تغيرها في المنطقة بشكل خاص في المشاركة بالحياة السياسية منذ خمسينيات القرن الماضي، وحان وقت الانتقال الى مرحلة جديدة من تقاسم السلطة على قاعدة الكفاءة والقدرة على الادارة في مختلف الاختصاصات.